

قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر

23-22 حزيران / يونيو 2022، جنيف

الحركة الدولية



الإطار الاستراتيجي لإشراك المعاقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

ضميمة ملحقة بالتقرير المرحلي الختامي

أيار/مايو 2022

AR

CD/22/23

الأصل: بالإنجليزية

للاطلاع

وثيقة من إعداد

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

بالتشاور مع الجمعيات الوطنية

عرض موجز

أحرزت جميع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) تقدماً مستمراً في الفترة بين عامي 2019 و2022 على صعيد جميع أهداف الإطار الاستراتيجي بشأن إشراك المعاقين. ويقع العمل الذي وثقته مكونات الحركة في نطاق الأهداف الثلاثة للإطار وإن لم تبد الصلات الواضحة بالإطار بالغة القوة.

الهدف الاستراتيجي 1: تعتمد كل مكونات الحركة نهجاً يرمي إلى إشراك المعاقين

حاولت جميع مكونات الحركة تعميق فهمها لعدد المعاقين وحالتهم في مختلف مجالات عملها. وتحقيقاً لهذه الغاية، اعتمدت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) استراتيجية لإشراك المعاقين تُعرف بمسمى رؤية 2030 بشأن الإعاقة، وتُنفذ التوصيات التي تمخض عنها تقييم مدى شمول البرامج للجميع في العمليات الذي استُكمل في عام 2021. وفي عام 2020، أُجريت دراسة عن إشراك المعاقين في السياسات والممارسات الخاصة بالموارد البشرية لدى اللجنة الدولية. ويجري تنفيذ توصيات هذه الدراسة عن طريق استعراض خارجي موضوعي لموقف اللجنة الدولية من التنوع والاحتواء. كما تعمل اللجنة الدولية أيضاً على تذليل الحواجز المادية والحواجز المتعلقة بالاتصال والحواجز المؤسسية التي قد تحول دون إشراك المعاقين. وتشمل سياسة الاستثمار الجديدة للجنة الدولية الآن إشارة إلى التسهيلات الخاصة بإمكانية وصول المعاقين إلى أماكن العمل، حيث أُدرج مجلس البنية التحتية التابع لها مبادئ التصميم الشامل للجميع في اختصاصاته. كما توضع الآن الإرشادات لدعم التسهيلات الخاصة بالمعاقين في المنظمة.

وواصلت الجمعيات الوطنية تنفيذ البرامج في إطار هذا الهدف الاستراتيجي، حيث سجلت 23 جمعية وطنية في تقاريرها السنوية لعامي 2019 و2020 قيامها باتخاذ ما يصل في مجمله إلى 33 إجراء في إطار مجالات خاصة بمواضيع محددة هي الاحتواء الاجتماعي والرفاه الاجتماعي، والإصلاح المؤسسي، والصحة، والخدمات الخاصة بالإعاقة، والتصدي لجائحة كوفيد-19. ويرد في المقدمة ملخص للبيانات الخاصة بجميع الأهداف الاستراتيجية الثلاثة، مع بيان تفصيلي لكل هدف.

وقد دعم الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) عمل الجمعيات الوطنية في هذه الفترة بتقديم التوجيهات والدعم التقنيين بشأن البيانات المصنفة حسب الإعاقة، وإتاحة المعلومات المتعلقة بهذه البيانات عن طريق قاعدة البيانات ونظام الإفادة في الاتحاد الدولي. ودعم الاتحاد الدولي العمل على رسم خرائط المآوى الشامل للمعاقين من أجل تحديد المعلومات الأساسية لهذا الجانب على نطاق القطاع على نحو أفضل. واعترافاً بالأهمية المتزايدة لإتاحة الاتصالات، أُعيد تصميم الموقع الإلكتروني للاتحاد الدولي مع وضع إمكانية استخدامه من جانب المعاقين في صميمه. وعملت الجمعيات الوطنية، بدعم من الاتحاد الدولي، على دعم إتاحة العمل التطوعي للمعاقين، وإشراك المزيد من المعاقين في فعاليات الحركة. وبذلت الجهود لدعم ممارسات التوظيف الشاملة للجميع في بعض وفود الاتحاد الدولي، بيد أن الجهود العالمية في هذا الصدد تتطلب المزيد من الموارد. واستمر التركيز على المعاقين ذهنياً في هذه الفترة مع التشديد على تعزيز التوجيهات بشأن العمل مع الأشخاص المصابين بهذا النوع من الإعاقة.

وشددت جميع مكونات الحركة على التعاون وإبرام الشراكات مع المنظمات المعنية بالمعاقين. وأقيمت علاقات التعاون مع الجمعيات الوطنية في العديد من البلدان، بعضها بالتعاون مع الاتحاد الدولي. وبذلت جميع المكونات جهوداً محددة لإشراك المعاقين في دوراتها الخاصة بإذكاء الوعي. وتعاون الاتحاد الدولي واللجنة الدولية وبعض الجمعيات الوطنية مع التحالف الدولي للإعاقة. وترتبط الاتحاد الدولي شراكة قوية مع اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية الخاصة. وتعمل اللجنة الدولية مع التحالف

الدولي للإعاقة على وضع بروتوكولات عمل مع المنظمات المعنية بالمعاقين.

الهدف الاستراتيجي 2: يتمتع المعاقون بفرص متكافئة للحصول على الخدمات والبرامج التي تقدمها الحركة، الأمر الذي يمكنهم من الاندماج والمشاركة الكاملة

يكفل الاحتواء والمشاركة الكاملة في الحركة بأكملها في المقام الأول بتعميم مراعاة الإعاقة في جميع البرامج والخدمات. وتعمل اللجنة الدولية ذلك بتعميم مراعاة الإعاقة في إطارها الخاص بالمساءلة أمام المتضررين، وتصعيد الجهود في هذا الصدد بإعداد سياسة لوضع البرامج الشاملة للجميع. وينص إطار اللجنة الدولية للمساءلة أمام المتضررين صراحة على التزام اللجنة الدولية بأخذ عوامل التنوع مثل النوع الاجتماعي وفترة العمر والإعاقة في الحسبان لتكوين رؤية عن الاحتياجات المحددة للأشخاص المتضررين. ويُعرّف ذلك أيضا في المبدأ التوجيهي 5 لإطار المساءلة أمام المتضررين، بشأن "البرامج الشاملة والتي يسهل الوصول إليها"، الذي ينبغي بموجبه للعمليات أن تقوم بما يلي: (1) تقييم دور الإعاقة وغيرها من عوامل التنوع في بنية المجتمع المحلي وديناميات القوة؛ (2) تقييم ما إذا كانت الإعاقة وغيرها من عوامل التنوع تؤدي إلى استبعاد الأفراد والجماعات من الحصول على المعونة؛ (3) تصنيف البيانات حسب النوع الاجتماعي وفترة العمر والإعاقة لتحسين فهم السياق ورصد مدى الوصول وتقييم مدى مراعاة الأنشطة للشمول. ويؤدي التواصل مع إدارة الموارد البشرية وبرنامج إعادة التأهيل البدني والقانون الدولي الإنساني، إلى استحضار نهج شمولي إزاء إشراك المعاقين في المنظمة يأخذ برؤية 2030 بشأن الإعاقة. فضلا عن التعميم، تقدم اللجنة الدولية أيضا خدمات تستهدف المعاقين تحديدا، حيثما كان ذلك مناسبا وملئما، عن طريق خدمات برنامج إعادة التأهيل البدني. وبالتحديث المستمر للتعليقات على تنفيذ القانون الدولي الإنساني بما يتماشى مع اتفاقية حقوق الأشخاص المعاقين، تكفل اللجنة الدولية اتباع نهج الوقاية والتدخل المبكر لمعالجة أسباب الإعاقة. وتعترف اللجنة الدولية بأن النوع الاجتماعي يُعد عنصرا شاملا في إشراك المعاقين من خلال نهجها في وضع البرامج الشاملة للجميع.

وتندرج معظم أعمال الجمعيات الوطنية ضمن نطاق هذا الهدف الاستراتيجي، حيث تشمل 109 أنشطة في 46 بلدا. وتشمل المجالات المواضيعية الرئيسية الاحتواء الاجتماعي والرفاه الاجتماعي والتصدي لجائحة كوفيد-19 والصحة والخدمات الخاصة بالإعاقة والمساعدة في حالات الطوارئ وتعزيز سبل المعيشة والتعليم والصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي. وبناء عليه، فإن معظم الدعم الذي يقدمه الاتحاد الدولي يندرج أيضا ضمن نطاق هذا المجال، إذ ينفذ 31 وفدا فطريا 65 نشاطا تتعلق تقريبا بهذه المواضيع.

وترتبط معظم أنشطة الجمعيات الوطنية والدعم الذي يقدمه الاتحاد الدولي بتعميم مراعاة الإعاقة في الخدمات. وقد أدمج هذا التعميم دجا تاما في عمل الاتحاد الدولي بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء. وعلى مدى العامين الماضيين، شمل الدعم المباشر المقدم إلى الجمعيات الوطنية بشكل رئيسي إعداد الصيغة النهائية لسياسة الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء والإطار التشغيلي والتدريب وسائر مواد الدعم. كما أعدت إرشادات أكثر تحديدا وتفصيلا بشأن خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والمأوى الشامل للمعاقين، وأنشطة التصدي لجائحة كوفيد-19 الشاملة للمعاقين، مع التركيز بشكل خاص على المعاقين ذهنيا.

الهدف الاستراتيجي 3: تسعى كل مكونات الحركة إلى تغيير العقلية والسلوك من أجل تشجيع احترام التنوع، بما في

ذلك إشراك المعاقين

تشكل مواقف الموظفين في اللجنة الدولية وأنماط سلوكهم فيما يتعلق بالإعاقة عبر تنظيم دورات تدريبية للموظفين في الوفود وفي المقر الرئيسي. كما تُنظَّم الدورات الإلكترونية لإذكاء الوعي بشأن إشراك المعاقين. وعلى الصعيد الخارجي، تنخرط اللجنة الدولية مع أصحاب المصلحة من خلال الحوارات والمناسبات الجانبية واجتماعات المائدة المستديرة، المتعلقة بإشراك المعاقين، من أجل تبادل المعلومات والتعلم واستخلاص الدروس والدعوة إلى احتواء المعاقين في سياق النزاعات المسلحة.

وكانت أنشطة الجمعيات الوطنية أقل عدداً في هذا المجال، إذ لم يتجاوز عدد الأنشطة في هذا الصدد 12 نشاطاً في 10 بلدان، يتعلق معظمها بالتأثير في الآخرين، وكانت غالبيتها متعلقة بإذكاء الوعي على مستوى المجتمع المحلي، وقد نُقِّد بعضها بالتعاون مع الحكومات أو من أجل التأثير فيها. كما كانت أنشطة الاتحاد الدولي في هذا المجال أقل عدداً من نظيرتها فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي الثاني، فلم تتجاوز تحديداً 17 نشاطاً نفذتها 10 وفود على الرغم من أن الاتحاد الدولي الذي كان يعمل في إطار ولايته الخاصة للتأثير في الشركاء في المجال الإنساني كان أكثر من الجمعيات الوطنية مشاركة في هذا النوع من العمل.

وعلى الصعيد العالمي، بذل مجهود كبير لتغيير العقليات من خلال مناسبات نظمها الاتحاد الدولي - ندوات شبكية، ومدارس صيفية، ومنتديات ومناسبات إلكترونية، مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة والشبكات الإنسانية وأسابيع الشراكة التي نظمها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. كما أُدمجت المسائل المتعلقة بالإعاقة عن طريق المشاركة في المنتديات الأخرى ذات الصلة المعنية بالتعليم والشباب والحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء.

(1) مقدمة

يمثل المعاقون نحو 15% من سكان العالم،¹ وغالبا ما يواجهون حواجز متنوعة تؤثر سلبا في إمكانية حصولهم على الخدمات، مثل التعليم والعمل، ما يؤدي إلى زيادة معاناتهم من الفقر. فضلا عن ذلك، فإنهم يتضررون على نحو غير متناسب في أوقات النزاع والكوارث وهم أكثر تعرضا لمخاطر العنف وسوء المعاملة من عامة السكان. ويُعد الافتقار إلى البيانات المتعلقة بالإعاقة كبيرا، ولا سيما البيانات المصنفة حسب الإعاقة، ما يزيد من تهميش المعاقين.²

وتحظى مكونات الحركة، ولا سيما الجمعيات الوطنية، بتاريخ طويل في تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والبرامج المتعلقة بالإعاقة. ويقدم هذا التقرير ملخصا لبعض التدابير التي أُخذت في الفترة من 2019 إلى 2021 لضمان استفادة المعاقين من البرامج والخدمات الخاصة بعموم السكان، مع الاعتراف في الوقت نفسه بأن هناك قدرا أكبر بكثير من العمل الذي يمكن تنفيذه.

وفي عام 2013، اعتمد مجلس المندوبين بالإجماع أول قرار بشأن هذا الموضوع "تعزيز مشاركة المعاقين في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر". وفي وقت لاحق، كان قرار "اعتماد الإطار الاستراتيجي لإشراك المعوقين في أنشطة الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر" الذي اعتمده مجلس المندوبين في عام 2015 حافزا على زيادة الجهود داخل الحركة بالاستناد إلى ثلاثة أهداف استراتيجية، يتمحور هيكل هذا التقرير حولها:

- الهدف الاستراتيجي 1: تعتمد كل مكونات الحركة نهجا يرمي إلى إشراك المعاقين.
- الهدف الاستراتيجي 2: يتمتع المعاقون بفرص متكافئة للحصول على الخدمات والبرامج التي تقدمها الحركة، الأمر الذي يمكنهم من الاندماج والمشاركة الكاملة
- الهدف الاستراتيجي 3: تسعى كل مكونات الحركة إلى تغيير العقليات والسلوك من أجل تشجيع احترام التنوع، بما في ذلك إشراك المعاقين.

وإزداد الاهتمام على الصعيد العالمي، بإشراك المعاقين في العمل الإنساني والإنمائي منذ اتخاذ القرار، كما يتضح من اعتماد ميثاق إدماج الأشخاص من ذوي الإعاقة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في عام 2016، ووضع إرشادات لإدماج الأشخاص من ذوي الإعاقة في العمل الإنساني للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، وانعقاد القمة العالمية للإعاقة في عامي 2018 و2022، والتركيز على المعاقين في تقرير الاتحاد الدولي عن الكوارث في العالم لعام 2018. وتشارك اللجنة الدولية والاتحاد الدولي بفاعلية في عدد من العمليات المشتركة بين الوكالات مضيفين إليها منظور الجمعيات الوطنية وخبراتها.

(2) معلومات أساسية

هذا التقرير عبارة عن ضمیمة لتقرير عام 2017 وتقرير عام 2019، بشأن الإطار الاستراتيجي الذي انتهى إطاره الزمني رسميا في عام 2019. ومع ذلك فقد أوصى تقرير عام 2019 بأن يستمر مجلس المندوبين في استقبال التقارير بغية استعراض الإطار الاستراتيجي "في موعد لا يتجاوز عام 2023". ويقدم هذا التقرير بعض السياق لهذا الاستعراض المقبل، ويوصى بأن ينظر

¹ منظمة الصحة العالمية، التقرير العالمي عن الإعاقة، 2011.

² الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، التقرير عن الكوارث في العالم 2018.

فيه مجلس المندوبين.

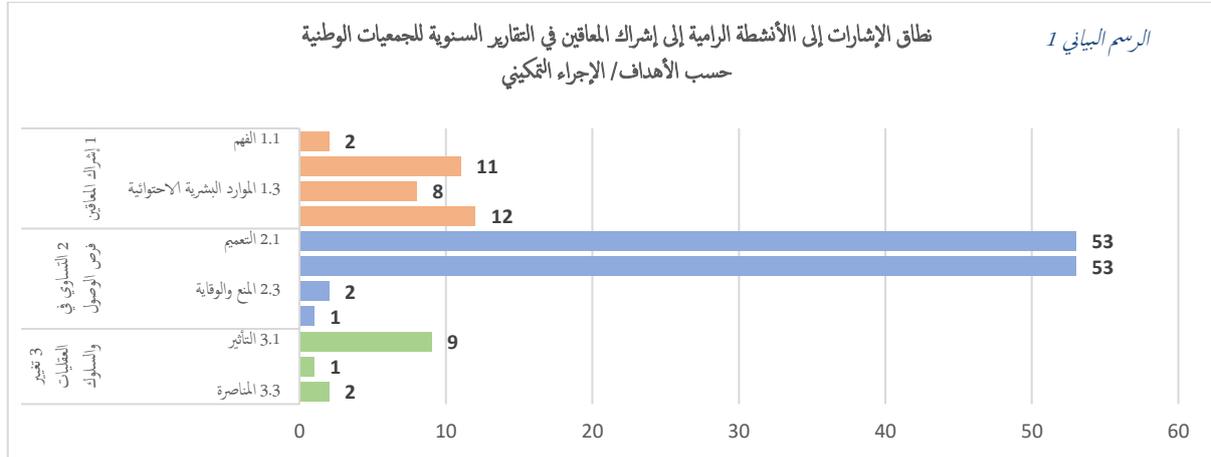
وفي التقارير السابقة المقدمة إلى مجلس المندوبين، بُذلت المحاولات لاستطلاع تنفيذ الإطار الاستراتيجي من قبل الجمعيات الوطنية، بيد أن الاستجابة كانت محدودة، حيث لم يشارك إلا 9 مستجيبين في عام 2017 و24 مستجيباً في عام 2019 (لم يكن 42% منهم على علم بوجود الإطار الاستراتيجي). وبغرض الحصول على صورة أوضح وأشمل لتنفيذ الحركة للأعمال الرامية إلى إشراك المعاقين حول العالم، استخلص هذا التقرير المعلومات من مصدرين رئيسيين، وهما: التقارير السنوية للجمعيات الوطنية لعامي 2019 و2020 والتقارير التشغيلية للاتحاد الدولي للفترة ذاتها.³ وتظهر البيانات الإجمالية المستمدة من هذه المصادر في الرسوم البيانية أدناه، بينما ترد بمزيد من التوسع في الجزء المُتعلّق بكل منها في بقية التقرير.

وقد بلغ عدد الجمعيات الوطنية التي أصدرت تقارير سنوية تضمنت بعض الإشارات إلى إشراك المعاقين، 59 جمعية وطنية، وبلغ مجموع الأنشطة المدرجة 239 نشاطاً على مدى السنتين (111 في عام 2019 و128 في عام 2020). وفي التقارير عن عمليات الاتحاد الدولي (الخاصة بالبرامج الطويلة الأجل)، أدرج 35 مكتباً 89 إشارة مختلفة إلى الدعم المقدم من الاتحاد الدولي من أجل عمل الجمعيات الوطنية المتعلقة بإشراك المعاقين.

وكان الدعم الذي يقدمه الاتحاد الدولي على الصعيد العالمي محدوداً بعض الشيء حيث ظلت وظيفة المستق المعني بإشراك المعاقين (التي أُنشئت في عام 2017) شاغرة طوال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من أن موظفاً معاراً من الصليب الأحمر الفنلندي دعم إشراك المعاقين في التصدي لجائحة كوفيد-19 طوال ستة أشهر.

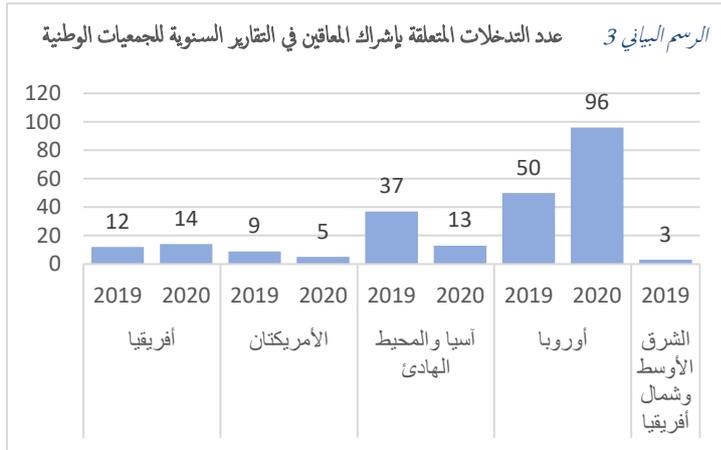
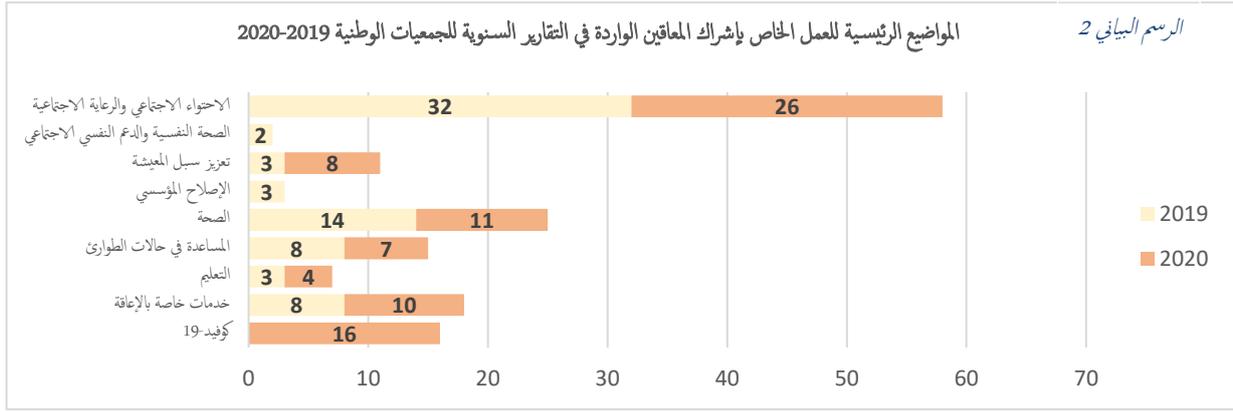
ملخص البيانات الواردة من الجمعيات الوطنية

ينصب التركيز الواضح لعمل الجمعيات الوطنية، كما يتبيّن من تقاريرها السنوية، على البرامج. وفي هذا الصدد، تساوى عدد الأنشطة التي عُمت فيها الإعاقة ومع عدد البرامج المكرسة خصيصاً للخدمات المقدمة إلى المعاقين.



وعلى نطاق الأهداف للاستراتيجية الثلاثة، يوجد طيف من مجالات العمل المواضيعية التي تُعمم فيها الجمعيات الوطنية إشراك المعاقين، مثل الصحة أو التعليم أو المساعدة في حالات الطوارئ، على النحو المبين في الرسم البياني 2.

³ تقارير الجمعيات الوطنية على نحو ما قُدمت إلى قاعدة البيانات ونظام الإبادة في الاتحاد الدولي (<https://data.ifrc.org/fdrs/>). وتُعد تقارير عامي 2019 و2020 أحدث التقارير السنوية المتاحة في وقت كتابة هذا التقرير.



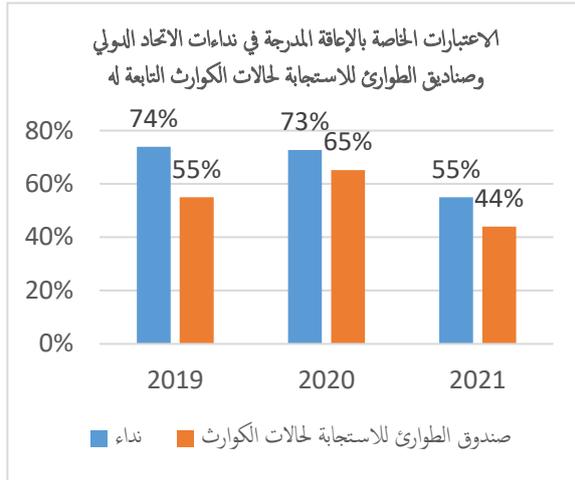
وقد تفاوت مستوى الإبلاغ في التقارير السنوية للجمعيات الوطنية في جميع المناطق، بينما كان مستوى الإبلاغ أوسع بكثير في منطقة أوروبا مقارنة بباقي المناطق. ولكن كان التحليل المجدي لهذه التقارير محدودا نظرا لأن التقارير المقدمة من منطقة أوروبا إلى قاعدة البيانات ونظام الإفادة في الاتحاد الدولي أكثر عددا أو أشد تفصيلا من التقارير المقدمة من المناطق الأخرى. وتشير الأدلة السردية إلى أن هناك

عددا من البرامج في مناطق أخرى لا يُبلغ عنها من خلال آلية الإبلاغ السنوية، ولكن يتعذر تحديدها كجاء.

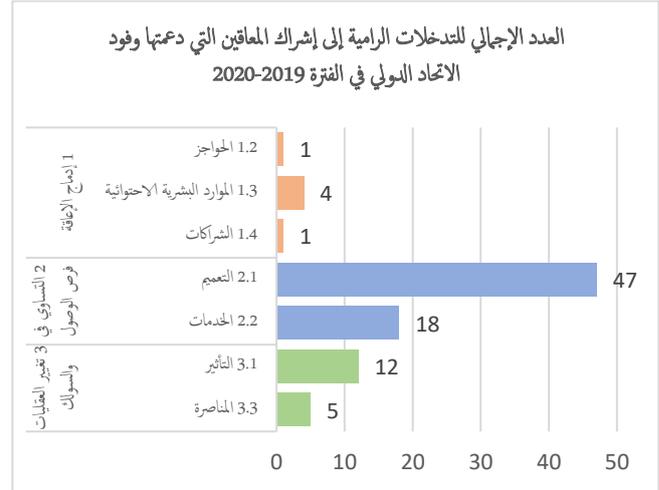
وتجدر ملاحظة أن الرسوم البيانية الواردة أعلاه تبين عدد الأنشطة المتعلقة بإشراك المعاقين المبلغ عنها؛ وفي كثير من الحالات توجد برامج متعددة لدى جمعية وطنية واحدة. وفي الفترة 2019-2020، بلغ العدد الإجمالي للجمعيات الوطنية التي أبلغت عن أي نوع من أنواع الأنشطة المتعلقة بإشراك المعاقين 58 جمعية، وكان تصنيفها حسب الأهداف على النحو التالي: الهدف 1: 23 جمعية وطنية؛ والهدف 2: 46 جمعية وطنية؛ والهدف 3: 9 جمعيات وطنية.

دعم الاتحاد الدولي للجمعيات الوطنية

يتوافق الدعم الذي يقدمه الاتحاد الدولي إلى الجمعيات الوطنية (الرسم البياني 4 أدناه) مع نوع البرامج التي تنفذها الجمعيات الوطنية، مع وجود نسبة أعلى بقليل من أعمال التأثير والمناصرة التي تُجسّد ولاية الاتحاد الدولي في هذا المجال. وفي إطار الاستجابة للطوارئ (الرسم البياني أدناه)، ظل إدماج الاعتبارات الخاصة بإشراك المعاقين ثابتا في الفترة 2019-2020، في حين سجل تراجع في عام 2021 يرجع في جزء منه على الأقل إلى زيادة معيار قياس "الإدماج" في 2021.



الرسم البياني 5



الرسم البياني 4

(3) التحليل/التقدم المحرز

الهدف الاستراتيجي 1: تعتمد كل مكونات الحركة نهجا يرمي إلى إشراك المعاقين

الإجراء التمكيني 1-1: كل مكونات الحركة تعرف بشكل أفضل عدد الأشخاص المعاقين وحالتهم في مختلف مجالات عملها. في عام 2020، اعتمدت اللجنة الدولية رؤية 2030 بشأن الإعاقة، التي تمثل في استراتيجية تنظيمية مدتها عشر سنوات بشأن المعاقين، وتهدف إلى تغيير الطريقة التي تعالج بها اللجنة الدولية مسألة إشراك المعاقين على نطاق المنظمة وعملياتها. وتتضمن هذه الرؤية تعاوننا بين المنظمات يجمع بين أربع إدارات تعمل على جوانب مختلفة من إشراك المعاقين، وهي: (1) اتباع نهج "البرامج الشاملة للجميع" الذي تتبعه الوحدة المعنية بإطار المساءلة أمام المتضررين من أجل معالجة إشراك المعاقين في العمليات، وذلك في إطار برنامج عمل أوسع نطاقا لإدماج التنوع يعترف بأن المعاقين موجودون في جميع السياقات؛ (2) وبرنامج إعادة التأهيل البدني الذي يقدم خدمات إعادة التأهيل الجيدة والمتاحة والمستدامة لجميع المعاقين بدنيا؛ (3) والتنوع والاحتواء في اللجنة الدولية من أجل تهيئة بيئة عمل مواتية لتمكين المعاقين؛ (4) وإدارة القانون الدولي والسياسات الدولية التي تدعم جهود الدعوة والجهود القانونية والسياسية بإثبات التكامل بين القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة.

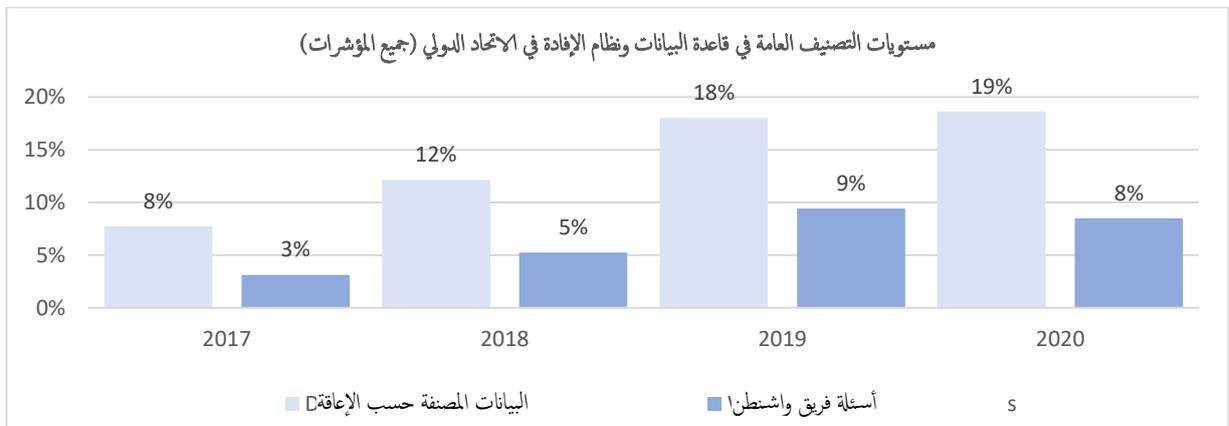
ويقر نهج "البرامج الشاملة للجميع" الذي تتبعه الوحدة المعنية بإطار المساءلة أمام المتضررين التابعة للجنة الدولية، بأن الإعاقة تتداخل مع الأوجه الأخرى للهوية، بما في ذلك فئة العمر والنوع الاجتماعي والإثنية والعرق، فتؤثر في تجارب الناس في الاستجابة للنزاعات المسلحة والأزمات الإنسانية. وفي عام 2021، استكملت اللجنة الدولية تقييما لمدى شمول البرامج للجميع في عملياتها، وتوجه الآن نتائج هذا التقييم عملها الخاص بالإشراك في العمليات. وصوّر هذا التقييم الذي تولى الفريق الاستشاري الإنساني قيادته، إشراك المعاقين بوصفه مفهوما مُعما، واقترح عددا من التوصيات لتحقيق الهدف المنشود للبرامج الشاملة للجميع التي يجري تنفيذها حاليا. وتمثل هذه التوصيات فيما يلي: 1: وضع تفسير بسيط وسهل الفهم للسبب الذي يدعو إلى جعل البرامج شاملة للجميع؛ 2: إعداد نسخة تشغيلية للمصطلحات الخاصة بالبرامج الشاملة للجميع؛ 3: وتوضيح كيفية وضع البرامج الشاملة للجميع موضع الممارسة؛ 4: وتخصيص آليات لضمان إيلاء أولوية لوضع

البرامج الشاملة للجميع وإدماجها في مختلف السياسات والعمليات والأدوات؛ 5: وتبادل الممارسات الجيدة داخل الوفود وفيما بينها لإنشاء قاعدة اجتماعية مفادها أن البرامج الشاملة للجميع تنفذ بالفعل على نطاق المنظمة. ويجري تناول العناصر الخاصة بالإعاقة في هذه التوصيات بتنفيذ الركيزة 1 من رؤية 2030 بشأن الإعاقة.

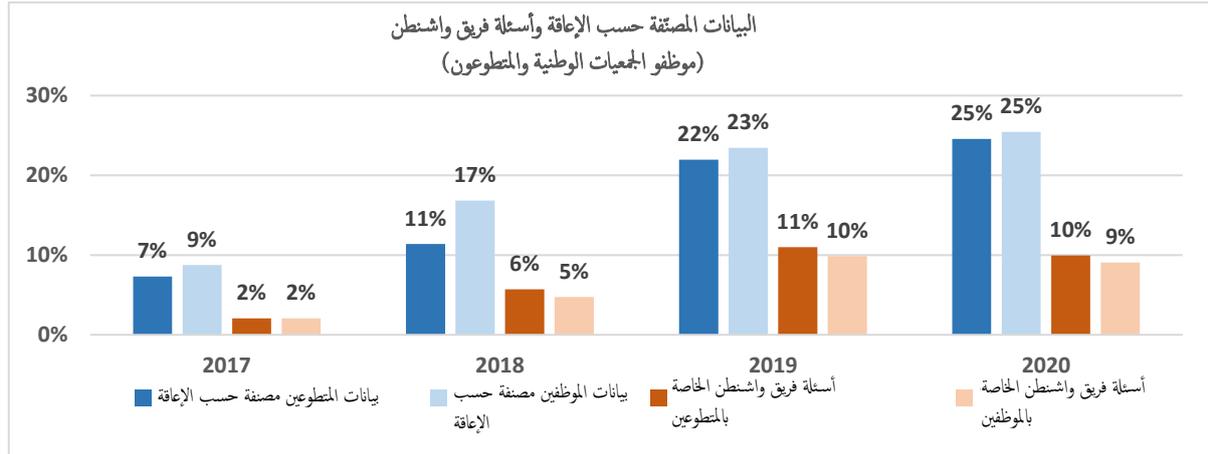
وفي عام 2020، استعانت اللجنة الدولية بخبير استشاري خارجي لتقييم مدى إشراك المعاقين في سياسات وممارسات الموارد البشرية للجنة الدولية، وتولى الفريق المعني بالتنوع والإدماج في مكتب المدير العام والوحدة المعنية بإطار المساءلة أمام المتضررين في إدارة العمليات، قيادة هذه المبادرة. وتولى الإدارة والدعم الفريق المعني بالتنوع والإدماج. وقدم الخبير الاستشاري تقريرا يفصل النتائج والتوصيات المتعلقة بإشراك المعاقين بتوظيفهم في اللجنة الدولية. وأوضحت هذه التوصيات الوضع الذي كان سائدا آنذاك من حيث إشراك المعاقين في سياسات وممارسات الموارد البشرية. كما تضمن التقرير توصيات بشأن استخدام المعاقين للعمل في المنظمة وإشراك الموظفين منهم بالفعل في المنظمة بقدر أكبر.

وفي عامي 2021 و2022، أجرت اللجنة الدولية استعراضا خارجيا لتقييم موقف اللجنة من التنوع والاحتواء بشكل موضوعي وقابل للقياس. وقد أُجري هذا الاستعراض بالشراكة مع شركة العوائد الاقتصادية للمساواة بين الجنسين (EDGE)، التي تحتل موقع الريادة العالمية في منهجية تقييم المساواة بين الجنسين وتعددية الجوانب ومعيير التصديق عليهما. وشمل الاستعراض تقيما للسياسات والممارسات القائمة، والبيانات الإحصائية عن التقدم في المسار المهني. وأدرج ضمن هذه الدراسة الاستقصائية مجموعة الأسئلة القصيرة لفريق واشنطن حول الأداء، من أجل توليد بيانات عن المعاقين بغرض ضمان إمكانية الوصول ووضع الترتيبات التيسيرية المعقولة من أجلهم.

وتتحسن البيانات المصنفة حسب الإعاقة ببطء في برامج الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي. وتُشير الأرقام الواردة من قاعدة البيانات ونظام الإفادة في الاتحاد الدولي إلى أنه في السنوات التي تتوافر عنها البيانات (2017-2020)، زاد التصنيف حسب الإعاقة على نطاق جميع المؤشرات من 8% إلى 19%، وزاد استخدام أسئلة فريق واشنطن من 3% إلى 8% (9% في عام 2019) - انظر الرسم البياني 6. أما فيما يتعلق بتصنيف أعداد الموظفين والمتطوعين في قاعدة البيانات ونظام الإفادة في الاتحاد الدولي، فإن النسب المئوية أعلى بكثير من المتوسط - 25% من بيانات الموظفين والمتطوعين المقدمة إلى النظام مصنفة حسب الإعاقة، وقد زادت هذه النسبة من 7% و9% بالترتيب في عام 2017 (الرسم البياني 7).



الرسم البياني 6



الرسم البياني 7

وعلى الرغم من قلة عدد تقارير الجمعيات الوطنية السنوية التي تشير إلى أنشطة محددة لتحسين الفهم، فإن معظم الإشارات إلى "التعميم" والبالغ عددها 53 إشارة، شملت بيانات مصنفة حسب الإعاقة، ما يدل على أن العديد من الجمعيات الوطنية تتناول حالة المعاقين بالتحليل وتستجيب لها في برامجها. وكانت هذه الجهود مدعومة من خلال 47 نشاطا لمساعدة التعميم الذي اضطلعت به وفود الاتحاد الدولي.

وفي إطار التعاون مع الفريق العامل لمجموعة المأموى العالمية في مجال إشراك المعاقين - من خلال الصليب الأحمر الأسترالي - تم الاضطلاع بعملية لوضع خريطة أساسية لتعميم مراعاة الإعاقة وإشراك المعاقين في القطاع. وقد استرشدت الأنشطة الجارية للفريق العامل بهذه المشكلات والتحديات التي تم تحديدها، وأسفر ذلك عن تنقيح توجيهات الاتحاد الدولي بشأن المأموى الشامل للمعاقين لتكون مرجعا للمجتمع الإنساني.

الإجراء التمكيني 1-2: تسعى كل مكونات الحركة إلى تحديد وتذليل الحواجز المادية والحواجز المتعلقة بالاتصال والحواجز المؤسسية

تُعَرِّف اللجنة الدولية "إمكانية الوصول" على النحو التالي: الوصول إلى الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح متأصل في القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان. فينبغي أن تكون برامج الطوارئ متاحة وأن تضمن توفر الإتاحة المنصرفة أمام جميع أفراد وجاعات السكان المتضررين، بمن فيهم المعاقون.

وقد خُففت الحواجز المؤسسية في اللجنة الدولية باعتماد رؤية 2030 بشأن الإعاقة التي ستؤثر على مدى 10 سنوات (2020-2030) في البيئة السياسية للمنظمة بما يجعلها بيئة شاملة للمعاقين. وقد تضمنت سياسة الاستثمار الجديدة للجنة الدولية عنصرا يتعلق بإمكانية الوصول، كما أدرج مجلس البنية التحتية التابع للجنة الدولية مبادئ التصميم الشامل للجميع في اختصاصاته. ونتيجة لذلك، تُشيد مباني اللجنة الدولية الجديدة تدريجيا بشكل يمتثل لمبادئ التصميم الشامل للجميع. فعلى سبيل المثال، تتيح المقار الجديدة للوفود في نيروبي وصول جميع المعاقين، ويجري تشييد جميع مراكز إعادة التأهيل البدني الجديدة مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بإمكانية الوصول. وهناك سبعة مراكز لإعادة التأهيل البدني، شُيدت مؤخرا أو لا تزال قيد التشييد، تستوفي معايير الوصول المادي، وتقع في أفغانستان والعراق واليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي ونيجيريا.

ومن أجل التصدي للحواز التي تحول دون الوصول إلى المعلومات والاتصالات، وضعت اللجنة الدولية إرشادات بشأن وسائل الإعلام التي يمكن الوصول إليها. وتعد هذه أداة ممتة ليسترشدها جميع الموظفين في تعزيز الاتصال الذي يسهل الوصول إليه. وفي عام 2022، ستضع اللجنة الدولية الصيغة النهائية للإرشادات بشأن إمكانية الوصول المادي، التي ستؤدي إلى المناغمة بين المبادرات الخاصة بإمكانية الوصول في اللجنة الدولية.

وأصبحت الحواجز التي تحول دون الوصول إلى الاتصالات الرقمية عاملاً متزايد الأهمية، نتيجة لتزايد مقدار العمل الذي يُجرى على شبكة الإنترنت. وأعيد تصميم [الموقع الإلكتروني العام للاتحاد الدولي](#) بالكامل، مع التركيز في المقام الأول على إمكانية الوصول إليه، باستخدام معايير معترف بها عالمياً مع تكيف شكل الموقع ومحتواه وطريقة عمله بما يكفل إمكانية استخدامه بسهولة من قبل المعاقين بصرياً وسمعيًا وإدراكياً.

وكانت الجمعيات الوطنية التي أبلغت عن أنشطة محددة تتعلق بهذا الإجراء التمكيني "لإزالة الحواجز" هي الجمعيات الوطنية لفرنسا وجورجيا وقيرغيزستان ولكسمبرغ ومقدونيا الشمالية وماليزيا وإسبانيا وسوازيلند وتركيا والمملكة المتحدة. وتتعلق معظم الأنشطة بتسهيل الوصول إلى العمل التطوعي، أو بإشراك المعاقين في الأحداث التي تقيّمها الحركة. وفضلاً عن ذلك، يجمع العديد من الأنشطة المذكورة في إطار الإجراء التمكيني 2-2 بين وضع البرامج التي يمكن الوصول إليها وإزالة الحواجز التي تحول دون الوصول إلى العمل التطوعي.

الإجراء التمكيني 3-1: تعتمد كل مكونات الحركة سياسات وأنظمة وممارسات في مجال الموارد البشرية تشجع وتدعم بشكل فاعل إشراك المعاقين كوظفين ومتطوعين وأعضاء

تُعرف استراتيجية الموارد البشرية للجنة الدولية باسم استراتيجية الأفراد. ويتناول موضوعها الرئيسي تحسين تجربة الموظفين مع اللجنة الدولية. وتتمثل تجربة الموظف في مجموع جميع التفاعلات التي يجربها مع اللجنة الدولية، منذ مرحلة التوظيف وحتى مغادرته للمنظمة. ويشمل ذلك الموظفين المعاقين. ودعماً لتنفيذ استراتيجية الأفراد هذه، خصّصت اللجنة الدولية ركيزة مكرسة في رؤية 2030 بشأن الإعاقة، وهي تحديد الركيزة 3 التي استحدثت التزاماً بتهيئة بيئة عمل مواتية لتمكين المعاقين، وهي ركيزة مدعومة بخطة عمل تعزز إشراك المعاقين في مراحل عملية التوظيف وبيئة العمل بما في ذلك ترتيبات الإقامة المعقولة.

وقد بدأت الجهود الرامية إلى دعم عمليات التوظيف الشاملة للجميع على الصعيد العالمي في الاتحاد الدولي، ولكن الأمر يستلزم المزيد من الموارد من أجل مواصلة التنفيذ. وبذلت بعض الوفود القطرية والإقليمية جهوداً محددة من أجل تعزيز عملية التوظيف الشامل، مثل وفد المجموعة القطرية في جاكرتا (إندونيسيا وتيمور ليشتي) والفلبين والوفد الإقليمي لأفريقيا.

وشملت البلدان التي أبلغت فيها الجمعيات الوطنية عن أنشطة تتعلق بهذا الإجراء التمكيني جزر البهاما وفرنسا وجورجيا وملديف وناميبيا والترونج وصربيا والمملكة المتحدة. وانصب التركيز المشترك على بذل جهود محددة لاستقطاب المعاقين كمتطوعين، وضمان إشراكهم في تلقي برامج التدريب وإدارتها. وكان هناك أيضاً تركيز على وضع وتطبيق إجراءات توظيف أيسر منالاً، بما في ذلك تدابير المساءلة التي اعتمدها بعض الجمعيات الوطنية لقياس مستوى التحسين على نحو أفضل.

فاستقطب الصليب الأحمر الليبيري، مثلاً، 28 شخصاً معاقاً (22 ذكراً وست إناث) بوصفهم متطوعين، ودعم هؤلاء المتطوعون تعبئة المجتمع المحلي وتبادل المعلومات أثناء الاستجابة للجائحة كوفيد-19. كما عزز إمكانية الوصول إلى مباني فروع

تيسيرا لذلك.

الإجراء التمكيني 1-4: تقييم كل مكونات الحركة شركات مع منظمات المعاقين وغيرها من منظمات المجتمع المدني المعنية

تأخذ اللجنة الدولية في اعتبارها أن المعاقين هم الأكثر فهما لحالتهم ولسياقاتهم من أي شخص آخر، ولا سيما في أوقات النزاع. ولذلك يجري تعزيز الشراكة والتعاون مع المنظمات المعنية بالمعاقين من أجل تحسين فعالية عمليات وبرامج اللجنة الدولية في المجال الإنساني والمساءلة بشأنها. ومنذ عام 2020، أشركت اللجنة الدولية الموظفين المعاقين وكذلك المنظمات العالمية والمحلية المعنية بالمعاقين في ندوات التوعية الشبكية التي تنظمها. ومع إدراك اللجنة الدولية بأن المنظمات المعنية بالأشخاص بالمعاقين تعمل في سياقاتها الخاصة من خلال هياكل إدارية تختلف عما لدى اللجنة الدولية، فإنها تعكف حاليا، بالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة، على وضع بروتوكولات للمشاركة من أجل توجيه الشركات والتعاملات مع هذه المنظمات.

واستمر التعاون مع التحالف الدولي للإعاقة بشأن المسائل المتعلقة بالمأوى، عن طريق مشاركة الصليب الأحمر الأسترالي مع الفريق العامل للمجموعة العالمية المعنية بالمأوى الذي يعني بإشراك المعاقين. وواصل الاتحاد الدولي التعاون مع اللجنة الدولية للألعاب الأولمبية الخاصة في مجالات الدعوة الشاملة للجميع، ووضع البرامج، وإذكاء الوعي، والجهود الاستكشافية المتعلقة بإشراك المعاقين ذهنيا في استجابات الجمعيات الوطنية لجائحة كوفيد-19 في عامي 2020 و2021.

وفي عام 2020، يترت مشاركة الاتحاد الدولي في الفريق المرجعي المعني بإشراك المعاقين في العمل الإنساني الذي تولى التحالف الدولي للإعاقة تنسيقه، مواصلة تبادل الموارد الرئيسية الخاصة بإشراك المعاقين في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 داخل شبكة الاتحاد الدولي. وأقيمت الروابط بين المنظمات القطرية المعنية بالمعاقين والجمعيات الوطنية في نيبال وسورية (مع مؤسسة أيليس في كلتا الحالتين) وطاجيكستان وجنوب السودان والفلبين وأوغندا. وارتبط بعض أوجه التعاون هذه بالبحوث ومقترحات التمويل، غير أن الإبقاء على الشراكات يشكل تحديا بسبب تدني قدرات الموارد البشرية لدى الجانبين.

وأبلغ عن التعاون مع المنظمات المعنية بالمعاقين وغيرها من منظمات المجتمع المدني من جانب الجمعيات الوطنية لبيلاروس (الرعاية الصحية)، وفرنسا (الإصلاح المؤسسي)، وغانا (الصحة)، وأيرلندا (الاحتواء الاجتماعي للمهاجرين)، والجبل الأسود (الاحتواء الاجتماعي والرفاه الاجتماعي والخدمات الخاصة بالمعاقين)، وإسبانيا (الخدمات الخاصة بالمعاقين والاستجابة لجائحة كوفيد-19)، وتوفالو (الإسعافات الأولية)، وأوزبكستان (التعاون المؤسسي)، وغامبيا (دعم الاستجابة لجائحة كوفيد-19). وقد شارك الصليب الأحمر الليبيري مع الاتحاد الوطني لمنظمات المعوقين.

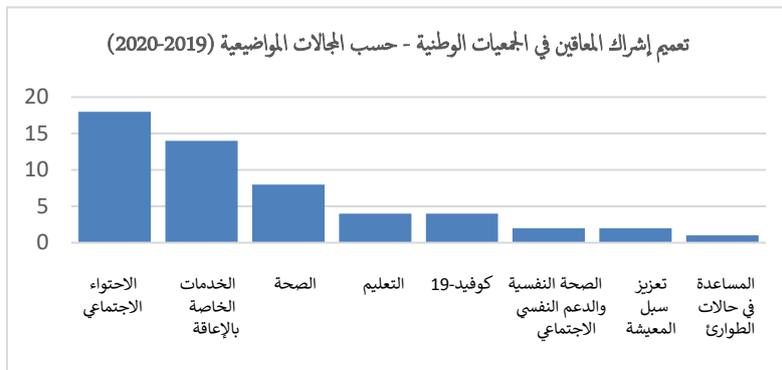
الهدف الاستراتيجي 2: الكاملة يتمتع المعاقون بفرض متكافئة للحصول على الخدمات والبرامج التي تقدمها الحركة، الأمر الذي يمكنهم من الاندماج والمشاركة الكاملة

الإجراء التمكيني 1-2: تسعى كل مكونات الحركة إلى تعميم إشراك المعاقين في البرامج والخدمات التي تقدمها

من الناحية الاستراتيجية، تضع اللجنة الدولية منذ عام 2019، تصورا للمعاقين باعتبارهم جزءا من السكان المتضررين، وبذا تعمم مراعاة الإعاقة في عملياتها من خلال إطار المساءلة أمام المتضررين، الذي ينص صراحة على التزام اللجنة الدولية بمراعاة عوامل التنوع مثل النوع الاجتماعي وفترة العمر والإعاقة عند تقييم الاحتياجات المحددة للأشخاص المتضررين. ويُعرّف ذلك أيضا في المبدأ التوجيهي 5 لإطار المساءلة أمام المتضررين، بشأن "البرامج الشاملة للجميع والتي يسهل الوصول إليها"،

الذي يلزم بمقتضاه قيام العمليات بما يلي: (1) تقييم دور الإعاقة وغيرها من عوامل التنوع في الهياكل المجتمعية وديناميات القوة؛ (2) وتقييم ما إذا كانت الإعاقة وغيرها من عوامل التنوع تؤدي إلى استبعاد الأفراد والجماعات من الحصول على المعونة؛ (3) وتصنيف البيانات حسب النوع الاجتماعي وفترة العمر والإعاقة لتحسين فهم السياق ورصد نطاق تغطية الأنشطة وتقييم مدى شمولها. ولذلك تعترف اللجنة الدولية بتنوع الأشخاص المتضررين وبأن الإعاقة ليست سوى أحد عوامل التنوع، وتعالج ذلك من خلال إطار نهج البرامج الشاملة للجميع. وتُعالج مسألة إشراك المعاقين تحديداً من خلال رؤية 2030 بشأن الإعاقة.

ومن ناحية البرامج، تُعرّف اللجنة الدولية المعاقين المتضررين بأنهم الأشخاص الذين يولدون بعاهات (خلقية) وأولئك الذين يصابون بعاهات أثناء النزاع. ولذلك فإن تعميم مراعاة الإعاقة في برامج اللجنة الدولية وعملياتها يشمل نظرة شاملة للإعاقة لمعالجة أوجه الضعف المتعددة والمتداخلة، مثل الإعاقة وفترة العمر والنوع الاجتماعي، التي يمكن، حسب السياق، أن تؤدي إلى تفاقم الحاجز التي تحول دون المساعدة والمشاركة.



وعلى الرغم من هذه الجهود الكبيرة، التي لا يزال عدة منها قيد التنفيذ، تظل هناك ثغرات في الاحتواء والمشاركة. وتكشف عمليات التقييم الذاتي للمساءلة أمام المتضررين التي أجرتها اللجنة الدولية على مستوى الوفود، أن المشاركة والاحتواء جانبان من جوانب

هذه المسألة ويتطلبان بذل المزيد من الجهود حتى يتسنى تحقيقها بالكامل. وينطبق ذلك على المعاقين، وكذلك على نطاق أوسع فيما يتعلق بعوامل التنوع الأخرى. ويُعد ذلك جزءاً من السبب الذي دفع اللجنة الدولية، منذ عام 2019، إلى الاستثمار في إنشاء فريق مخصص يُعنى بالبرامج الشاملة للجميع في المقر الرئيسي، يتألف من أربعة مستشارين مكرسين لدعم تفعيل هذه الجهود. ويشمل هذا الفريق مستشار اللجنة الدولية المعني بإشراك المعاقين.

ويُعد نشاط تعميم مراعاة الإعاقة أكثر الأنشطة التي تضطلع بها الجمعيات الوطنية شيوعاً، حيث أبلغ 33 بلداً عن 53 نشاطاً (انظر الرسم البياني 1 في الصفحة 2) في جميع المناطق. وترد المجالات المواضيعية الرئيسية في الرسم البياني 8. وتتراوح أنشطة التعميم بين مجرد الاستهداف وإجراء تقييم وتكييف أكثر دقة. وقدم العديد من الجمعيات الوطنية وسائل اتصال مكيفة بشأن التدابير الخاصة بجائحة كوفيد-19 تتضمن لغة الإشارة أو وثائق سهلة القراءة أو أساليب ملائمة لضعاف البصر.

كما قدمت التقارير الخاصة بالاستجابة لجائحة كوفيد-19 المزيد من التفاصيل عن أعمال الجمعيات الوطنية الرامية إلى إشراك المعاقين في هذا السياق. وفي عامي 2020 و2021، أفادت 38 جمعية وطنية بتنفيذ أنشطة التكييف، وتدابير الاستهداف المحددة، وإذكاء الوعي لضمان دعم المعاقين وإشراكهم في استجابتها لجائحة كوفيد-19.

ولذلك هناك أيضاً حالات عديدة ركز فيها الاتحاد الدولي دعمه المقدم إلى الجمعيات الوطنية بطبيعة الحال على التعميم، حيث قدم 26 مكتباً الدعم في 47 حالة مختلفة. وكان تعميم مراعاة الإعاقة أحد مجالات التركيز الرئيسية في مجموعة واسعة من أنشطة الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء المُضطلع بها على مدى السنوات الثلاث الماضية. وحُدّثت المعايير الدنيا

للحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء في عمليات الطوارئ، بإضافة عناصر هامة لإشراك المعاقين، تصحبها مجموعة أدوات مُفضّلة تتضمن توجهات موسّعة بشأن إشراك المعاقين.

ويشمل التدريب الأساسي والمتخصص في مجال الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء، الذي تم إعداده في عام 2021 ويجري تقديمه عبر شبكة الإنترنت ووجهها لوجه، التركيز على إشراك المعاقين، وذلك استكمالاً للتدريب المخصّص بشأن إشراك المعاقين المُبلّغ عنه في عام 2019. وقد أُدرجت الاعتبارات الخاصة بالإعاقة في جميع التوجيهات المتعلقة بالحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء في سياق جائحة كوفيد-19. وأخيراً، وُضعت في عام 2022 الصيغة النهائية للسياسة العامة والإطار التنفيذي للاتحاد الدولي بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء، وكانت الاعتبارات الخاصة بالإعاقة سمة رئيسية لكليهما.

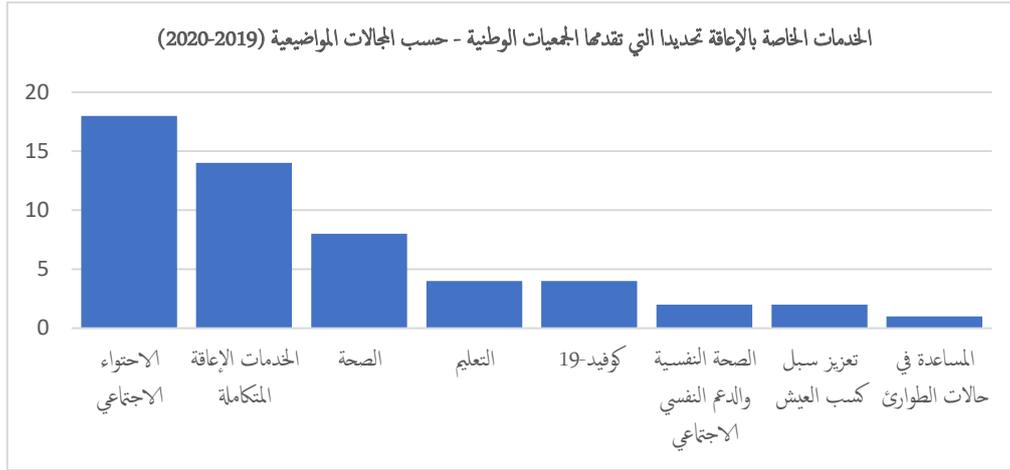
وكان القطاعان الرئيسيان اللذان قدم بشأنهما توجيه محدد فيما يتعلق بالتعميم هما المأوى وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وفتح في عام 2021 الدليل المؤثر بشأن المأوى "الكل تحت سقف واحد" لاستخدامه على نطاق أوسع في القطاع الإنساني. وتضمنت [المذكرة التوجيهية الجديدة بشأن الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء والمياه والصرف الصحي والنظافة](#)، المشورة الأساسية بشأن إشراك المعاقين، وتشمل الأمثلة على التنفيذ بدعم من الاتحاد الدولي للمراحيض الابتكارية [الملائمة للمعاقين في لبنان](#).

الإجراء التمكيني 2-2: تقدم كل مكونات الحركة خدمات محددة للمعاقين كلما كان ذلك لازماً ومناسباً

منذ الثمانينيات من القرن الماضي وحتى الآن، تولى برنامج إعادة التأهيل البدني قيادة أنشطة اللجنة الدولية بشأن الإعاقة وتنفيذها. وكان النهج المتبع آنذاك هو النموذج الطبي المستند إلى إعادة تأهيل ضحايا الحروب. وعلى الرغم من استمرار برنامج إعادة التأهيل البدني في الاضطلاع بأنشطة إعادة تأهيل المتضررين من الحروب، فإنه يعمل تدريجياً على وضع نهج أشمل يضيف عنصر الاحتواء الاجتماعي إلى برنامجه الذي يتضمن مبادرات رياضية واقتصادية صغرى للمعاقين.

وفي رؤية 2030 بشأن الإعاقة، التزم برنامج إعادة التأهيل البدني بتقديم خدمات إعادة التأهيل العالية الجودة والمتاحة على نحو منصف ومستدام من أجل المعاقين في سياقات النزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف، وتعزيز إدماجهم واحتوائهم في المجتمع. وسيحقق ذلك باعتماد نهج متعدد التخصصات يمحور حول الناس، ويستهدف تعزيز نُظم إعادة التأهيل المحلية والوطنية والعمل بالتعاون مع الشبكة العالمية للشركاء الوطنيين والمحليين.

وتشير تقارير الجمعيات الوطنية إلى الخدمات الخاصة بالإعاقة بقدر ما تشير أيضاً إلى التعميم - حيث تشير التقارير إلى عدد متساوٍ من الأنشطة (53) لكل منها، وإن كانت تتركز في عدد أقل قليلاً من البلدان (26). وكانت المجالات المواضيعية مماثلة لتلك المبلغ عنها بشأن التعميم، مع إضافة فئة "خدمات الإعاقة المتكاملة" التي تشير إلى البرامج التي تقدم فيها صراحة مجموعة من الخدمات (الصحة والرعاية الاجتماعية والتعليم) لدعم المعاقين بدلاً من تقديم خدمة محددة واحدة (انظر الرسم البياني 9). وتشمل بعض الأمثلة جمعية الصليب الأحمر الغامبي التي تدعم الأطفال ضعاف السمع أو البصر لضمان إمكانية حصولهم على التعليم، وإتاحة فرص العمل في السلفادور، ومساعدة المحاربين القدامى المعاقين في فنلندا، وطيفا من المؤسسات والخدمات الصحية والاجتماعية والطبية الاجتماعية للمعاقين في جورجيا وهنغاريا ومقدونيا الشمالية وسنغافورة، على سبيل المثال لا الحصر. وقدمت خدمات إعادة التأهيل والعلاج الطبيعي في عدد من البلدان التي تشمل الصومال وسورية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومنغوليا وسلوفاكيا وتركيا.



الرسم البياني 8

وفيما يتعلق بهذا الإجراء التمكيني، يقل الطلب على الدعم المقدم من الاتحاد الدولي من جانب برامج الجمعيات الوطنية كما يقل اتساقه معها، على خلاف الحال فيما يتعلق بالإجراء التمكيني الخاص بالتعميم، حيث تُعد معظم الجمعيات الوطنية التي تقدم خدمات مكرسة ممتزة في هذا المجال ولا تحتاج إلى الدعم. ومع ذلك، فيقدم 18 مكتبا من مكاتب الاتحاد الدولي الدعم إلى الجمعيات الوطنية في بعض جوانب خدماتها الموجهة إلى المعاقين، إما في شكل دعم مؤسسي وإما في شكل خبرة تقنية (في ساحل غرب أفريقيا، وفيجي، واندونيسيا، وباكستان، وفلسطين، وبابوا غينيا الجديدة، والفلبين، والاتحاد الروسي، وبيلاروس، ومولدوفا، وسورية، واليمن).

وفي مجال التعليم الشامل للمعاقين، أوثق الاتحاد الدولي عرى التعاون مع رابطة أم جنوب شرق آسيا ولجنة الألعاب الأولمبية الخاصة في إندونيسيا ووزارة الشباب والرياضة في إندونيسيا من أجل دعم الصليب الأحمر الإندونيسي في وضع وحدات تدريبية للطلاب المعاقين ذهنيا. وفي عام 2020، حددت ندوات شبكية نظمها الاتحاد الدولي بشأن الاستجابة التعليمية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لجائحة كوفيد-19، ملامح عمل جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مجال إشراك المعاقين، وجرى ذلك أيضا في حلقة عمل عقدت في القمة العالمية للشباب حيث حددت أيضا عمل جمعية الهلال الأحمر المصري.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد نشط الاتحاد الدولي في العمليات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات، مثل فريق العمل المعني بالتعليم الشامل للجميع التابع للشبكة المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ، وأسهم في جمع الموارد المتعلقة بإشراك المعاقين، والحلقات الدراسية الشبكية بشأن التعليم الشامل للجميع في زمن جائحة كوفيد-19 التي نُظمت في تموز/يوليو 2021، ودعم ندوة تتعلق بحماية الطفل والعمل الإنساني وإشراك المعاقين.

الإجراء التمكيني 2-3: تعتمد كل مكونات الحركة نهج الوقاية والتدخل المبكر للتصدي لأسباب العاهات

تنفذ اللجنة الدولية نهج التدخلات الوقائية والمبكرة إزاء الإعاقة من خلال جهودها الرامية إلى منع الأزمات والنزاعات المسلحة. وتواصل اللجنة الدولية تحديث التعليقات على تنفيذ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تحديد تنفيذ القانون الدولي الإنساني فيما يتعلق بمواثيق قوانين حقوق الإنسان، مثل اتفاقية حقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة. ويمثل الهدف من ذلك في ضمان احترام جميع أطراف النزاع المسلح لحقوق المعاقين وكرامتهم.

ولم تُبلِّغ إجماعية وطنية واحدة عن نشاط في إطار هذا الإجراء التمكيني، حيث دعم الصليب الأحمر الأمريكي حملة للتطعيم ضد الإصابة بالحصبة. ويواصل العديد من الجمعيات الوطنية الأخرى توفير الدعم باللقاحات، ولكنها لا توثق ذلك في حد ذاته. فلم يكن هناك أي دعم محدد للاتحاد الدولي موثق فيما يتعلق بهذا الإجراء التمكيني. وتشير هذه البيانات إلى أن هذا المجال لا يحظى بأولوية ضمن أي إطار منقح للحركة بشأن الإعاقة.

الإجراء التمكيني 2-4: تنظر كل مكونات الحركة بشكل ناشط في اعتماد مبادرات مراعية للفوارق بين الجنسين للتخفيف من حدة الفقر ودور العنف والحد منه ومواجهته في إطار برامجها وخدماتها، كلما كان ذلك مناسباً ولازماً

في مشروع سياسة البرامج الشاملة للجميع لعام 2022، تحدد اللجنة الدولية النوع الاجتماعي بوصفه أحد أبعاد التنوع. ويتداخل عاملاً الإعاقة والنوع الاجتماعي مجتمعين مع عوامل التنوع الأخرى مثل فئة العمر، ليتفاعل كل عامل تنوع مع آخر لخلق الهويات المتنوعة.

ويشدد نهج البرامج الشاملة للجميع الذي تتبعه اللجنة الدولية على مفهوم تعدد الجوانب وتداخلها، مؤكداً أن الهويات الفردية لا يحددها مجرد جانب واحد من جوانب تنوعها، فهي مزيج من عوامل التنوع التي تتعلق بديناميات القوة في سياق محدد يؤثر في إمكانية وصول الأشخاص إلى، أو استبعادهم من، المجتمع والخدمات الإنسانية الأساسية. وتحدد اللجنة الدولية في مشروع السياسة النوع الاجتماعي باعتباره أكثر أشكال التمييز انتشاراً. ويعترف النهج المتعدد الجوانب بأن النوع الاجتماعي يجتمع مع الإعاقة لخلق هويات أشد تعقيداً. وتستخدم اللجنة الدولية المنظور الجنساني من خلال نهج البرامج الشاملة للجميع، بوصفه أداة تحليلية لاستكشاف الديناميات الجنسانية وبوصفه نهجاً لضمان الإتاحة المنصفة للمساعدة والحماية أمام الجميع، بمن فيهم المعاقون.

ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الضعف الذي تراه اللجنة الدولية شيئاً مائلاً يتأثر بديناميات القوة الاجتماعية ويمكن أن يتغير على مر الزمن. وعادة ما تؤدي مجموعة من العوامل إلى ضعف الشخص أو المجموعة (فمعظم الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي، مثلاً، عادة ما يكن من الإناث، ولكن "البنات والشابات من ذوات الإعاقة أشد تعرضاً للعنف مقارنة بأقرانهن من الذكور أو البنات والشابات غير المعاقات")⁴.

وقد أدمج الجانب المراعي للاعتبارات الجنسانية في هذا الإجراء التمكيني دمجاً جيداً في كثير من الأعمال الواقعة في نطاق إجراءات التمكين 1-2 و2-2. وكما ذكر في الإجراء 1-2 على وجه الخصوص، كان تعميم مراعاة الإعاقة أحد مجالات التركيز الرئيسية عند تحديد التركيز الاستراتيجي للاتحاد الدولي على الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء، وتنفيذه، دعماً منه للجمعيات الوطنية على مدى السنوات الثلاث الماضية. ولكن كانت الإجراءات المحددة الموثقة قليلة فيما يتعلق تحديداً بمبادرات "التخفيف من حدة الفقر ودور العنف والحد منه ومواجهته". وفي تقارير الجمعيات الوطنية، ذكرت إكوادور والسلفادور وفنواتو أنشطة منع العنف فيما يتعلق بالإعاقة تحديداً؛ وفي عمليات التحديث التي أجراها الاتحاد الدولي، أُدرج الدعم لجهود منع العنف المراعية للفروق بين الجنسين في إطار مبادرات أخرى في أفغانستان وبنغلاديش وميانمار وباكستان وأوروبا وآسيا الوسطى وفلسطين - وارتبط معظمه بمعالجة التعدد والتداخل بين عاملي النوع الاجتماعي والإعاقة لضمان الحصول على الحماية الفعالة والبرامج الشاملة للجميع.

⁴ صندوق الأمم المتحدة للسكان: [My Body is my Own - Claiming the right to autonomy and self-determination](#).

الهدف الاستراتيجي 3: تسعى كل مكونات الحركة إلى تغيير العقليات والسلوك من أجل تشجيع احترام التنوع، بما في ذلك إشراك المعاقين

الإجراء التمكيني 3-1: تسعى كل مكونات الحركة إلى التأثير في السلوك وتغييره لمواجهة التمييز وتعزيز الاحتواء الكامل للمعاقين

التزمت اللجنة الدولية في القمة العالمية للإعاقة في عامي 2018 و2022، "بتحسين الوعي بين موظفيها وفهم الحواجز التي يواجهها المعاقون في سياقات النزاع المسلح وغيرها من حالات العنف".

ويستند هذا الالتزام بقوة إلى رؤية 2030 بشأن الإعاقة، ويجري تنفيذه من قبل مختلف أقسام اللجنة الدولية. ومثال على ذلك أن الفريق المعني بالتنوع والإدماج يدرج إشراك المعاقين في دوراته الخاصة بالتوعية. وينظم الفريق المعني بالمساءلة أمام المتضررين أيضاً حلقات دراسية شبكية شهرية تحضرها مجموعة متنوعة من موظفي اللجنة الدولية. وتستهدف هذه الحلقات الدراسية الشبكية إدكاء الوعي بمختلف جوانب المساءلة أمام المتضررين. وحُصص عدد قليل من هذه الحلقات لإدكاء الوعي بإشراك المعاقين.

ومن بين الجمعيات الوطنية التي أبلغت عن أنشطة للتأثير في الآخرين، الجمعيات الوطنية للأرجنتين وألمانيا وكينيا وملديف وصربيا والصومال وتركيا وفيت نام. وتمثلت المجالات المواضيعية التي عولجت في معظمها في الاحتواء الاجتماعي/الرفاه الاجتماعي، والرعاية الصحية، وإشراك المعاقين في حالات الطوارئ. وتمثلت الأنشطة في حملات أو اجتماعات مائدة مستديرة أو منتديات أو فعاليات أخرى موجهة إلى الجمهور، وأقيمت بعض الأنشطة على المستوى الشعبي أيضاً للتأثير في السلوك في المجتمع المحلي، مثلما حدث في كينيا.

وشملت أنشطة الاتحاد الدولي على الصعيد الميداني التي ركزت على التأثير والتوعية بمبادرات في بنغلاديش وجزر سليمان والفلبين وميانمار، وتمثلت هذه الأنشطة في التوعية المجتمعية والأنشطة التي تستهدف التأثير في السلطات الحكومية وإدارة الجمعيات الوطنية لمراعاة متطلبات إشراك المعاقين على نحو أفضل. وقدمت المكاتب الإقليمية في الأمريكتين والمجموعة القطرية لمنطقة المحيط الهادئ توجيهات على شبكة الإنترنت بشأن المآوى الشامل للمعاقين.

وأما على الصعيد العالمي، فإن العديد من الأنشطة المذكورة بمزيد من التفصيل في الإجراءات التمكينية 1-2 و2-2 أعلاه شملت توفير التوجيه بشأن وضع البرامج للتأثير في السلوك. ومن الأمثلة على ذلك إدكاء الوعي بجائحة كوفيد-19 من خلال الدعم المقدم من الصليب الأحمر الفنلندي، وأعدت إرشادات تقنية بشأن إشراك المعاقين في الاستجابة لجائحة كوفيد-19 وعُرضت على شبكة الاتحاد الدولي.

الإجراء التمكيني 3-2: تسعى كل مكونات الحركة إلى زيادة معرفتها بالإعاقة من أجل تشجيع الممارسات المشفوعة بالأدلة

وضعت اللجنة الدولية منذ عام 2020، حزمتين تدريبيتين تنظيميتين بشأن إشراك المعاقين. وتمثل إحدى هذه الحزم التدريبية في حزمة للتدريب وجها لوجه في مجال إشراك المعاقين في العمل الإنساني، بينما تتمثل الحزمة الأخرى في التدريب عبر الإنترنت في مجال إشراك المعاقين. وتستند هاتان الحزمتان التدريبيتان إلى المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعنية بإشراك المعاقين في العمل الإنساني.

وفي عام 2021، زوّدت اللجنة الدولية 234 موظفا ميدانيا بالتدريب في مجال إشراك المعاقين. وستُشكل نتائج هذا التدريب النهج الذي ستتبعه اللجنة الدولية إزاء إشراك المعاقين في عملها الميداني. فضلا عن ذلك، لا تزال وحدات التدريب الخاصة بإطار اللجنة الدولية للمساءلة أمام المتضررين، بما في ذلك مادة محددة بشأن البرامج الشاملة للجميع وإشراك المعاقين، تُقدّم بانتظام على نطاق وفود اللجنة الدولية. وفي عام 2021، وصل التدريب في مجال المساءلة أمام المتضررين إلى 679 زميلا من الزملاء في اللجنة الدولية في جميع أنحاء العالم.

وأفاد عدد صغير من الجمعيات الوطنية بتوفير التدريب أو الاضطلاع بأنشطة أخرى لتنمية المعارف، وفي مقدونيا الشمالية والجبل الأسود والصومال والفلبين، نظمت برامج الخدمات الخاصة بالمعاقين تدريباً على مهارات المساعدين في الرعاية. وفي إسبانيا، أدرجت الجمعية الوطنية للإعاقة بوصفها جانبا رئيسيا من جوانب دراستها السنوية المفضلة لعوامل الضعف في البلد.

وعلى الصعيد العالمي، ركز الدعم الذي يقدمه الاتحاد الدولي إلى الموظفين والجمعيات الوطنية فيما يتعلق بتحسين المعارف، على تعزيز جودة المكونات الخاصة بإشراك المعاقين في التدريب في مجال الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء، وتوسيع نطاق التغطية التي تحققت. وقد نُفّح التدريب في مجال الحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء تنقيحا شاملا في عام 2021، مع إدراج العديد من الجوانب التي تركز على الإعاقة في جميع أجزائه، بما في ذلك التركيز خاصة على البيانات المصنّفة حسب الإعاقة. ونُظمت دورة تدريبية تجريبية لقادة أفرقة الاستجابة للطوارئ، مع التخطيط لبدء التنفيذ على نطاق أوسع في عام 2022.

وفي أفريقيا، قدم الاتحاد الدولي أيضا تدريباً محمداً على مبادئ وممارسات إشراك المعاقين من أجل تذليل الحواجز. وتلقى التدريب موظفون ومنتطوعون من كينيا وأوغندا ونيجيريا وزمبابوي وسيراليون وتنزانيا، ومن جميع أعضاء الشبكة الإقليمية التابعة للاتحاد الدولي المعنية بالحماية والنوع الاجتماعي والاحتواء في أفريقيا. وشمل التدريب تعريف إشراك المعاقين، والآداب المتعلقة بالإعاقة، والحواجز، والإجراءات التي يجب اتخاذها لضمان إشراك المعاقين.

وعمل المكتب الإقليمي لأوروبا (في عام 2020) مع معهد للبحوث وجامعة من أجل إجراء دراسة متعمقة حول إمكانية حصول المهاجرين على الخدمات الصحية وخدمات الرعاية في بلدان البلقان، مع التركيز على الإعاقة، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية في البوسنة والهرسك، وصربيا، ومقدونيا الشمالية، والجبل الأسود. واكتسب المشاركون المعارف والمهارات في مجال أساليب البحث وأدواته.

الإجراء التمكيني 3-3: تدعم كل مكونات الحركة بشكل فاعل المعاقين على نحو كامل وفعال مستخدمة وسائل الدبلوماسية الإنسانية

واصلت اللجنة الدولية الدعوة إلى إدراج منظور مراعاة الإعاقة في حالة الأزمات والنزاعات، ونجحت في عام 2021 في التأثير في التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الإعاقة والنزاع المسلح الذي نشره المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بالإعاقة في آب/أغسطس 2021. وشملت التوصيات الرئيسية للجنة الدولية ضرورة إدماج منظور مراعاة الإعاقة على المستويات الاستراتيجية والتشغيلية والتكتيكية في التخطيط والتشغيل والتدريب العسكري، والجمع بين الجهات التي لم تكن على اتصال وثيق بعضها ببعض حتى الآن، أي المعاقين والمنظمات الممثلة لهم والقوات المسلحة.

وفي آذار/مارس 2021، شاركت اللجنة الدولية أيضا في تنظيم مشاورة افتراضية ناجحة للخبراء بشأن إدماج منظور مراعاة

الإعاقة في العمليات العسكرية، بالاشتراك مع أكاديمية جنيف ومنظمة دياكونيا، حيث ضمت ممثلين دبلوماسيين للدولة، وخبراء عسكريين، والمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحقوق الأشخاص من ذوي الإعاقة، وخبراء آخرين في مجال حقوق المعاقين، وأكاديميين في مجال القانون الدولي الإنساني، وخبراء من المجتمع المدني، وعاملين في المجال الإنساني.

وشملت أبرز أنشطة الدعوة التي أجراها الاتحاد الدولي تنظيم "[حوار أحمر](#)" مع أربع نساء معاقات يتحدث عن المشكلات والحلول في إطار الاستجابة لجائحة كوفيد-19 (بالتعاون مع الهلال الأحمر الفلسطيني ومنظمة الألعاب الأولمبية الخاصة)، ودورات ندوات شبكية في الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2020، ومدرسة صيفية للاتحاد الدولي تُعنى بالتوعية الإنسانية، وندوة شبكية عن إشراك المعاقين والمأوى وجائحة كوفيد-19، بالتعاون مع الصليب الأحمر الأسترالي، ودورة في أساليب الشبكات والشراكات الإنسانية بالاشتراك مع اللجنة الدولية.

الاستنتاجات والتوصيات

يتسم الإطار الاستراتيجي للحركة بشأن إشراك المعاقين اليوم بالقدر ذاته من الملاءمة والضرورة الذي كان يتسم بها عند اعتماده في عام 2015. وعلى الرغم من أوجه التقدم المُحرز الموضحة في هذا التقرير، لا يزال إشراك المعاقين يعاني من ثغرات، كما لا يزال يشكل ضرورة ملحة للحركة والأشخاص المتضررين من الإعاقة. ولا تزال الجهود مطلوبة لتحقيق أهداف الإطار وإجراءاته التمكينية بنصها وروحها. وتلزم مواصلة نشر الأطر المعيارية الحالية لمكونات الحركة، وترجمتها إلى تغييرات تشغيلية تؤثر إيجابيا في تجارب المعاقين المتضررين من النزاع. وفضلا عن ذلك، يمكن لزيادة التعاون والتبادل فيما بين مكونات الحركة أن تتيح الفرص لتعلم المزيد وتعزيز الجهود على أساس متبادل.

ونوصي بشدة بأن تستعرض مكونات الحركة هذا الإطار الاستراتيجي للحركة بشأن إشراك المعاقين للوقوف على مدى التقدم والفعالية، في موعد لا يتجاوز عام 2023، وينبغي حينئذ تقييم مدى الحاجة إلى تقديم قرار جديد منفتح إلى مجلس المندوبين أو إلى المؤتمر الدولي، والبت في ذلك.

وبخلاف هذا الإطار، نلاحظ أن مؤتمري القمة العالمية للإعاقة اللذين عُقدا في عامي 2018 و2022 حدثان مهمان أبرزتا أهمية إشراك المعاقين، كما أنها ساعدت مكونات الحركة على قطع التزامات أكثر تحديدا تتجاوز هذا الإطار.

وتعزز رؤية 2030 للجنة الدولية نهجا شموليا إزاء إشراك المعاقين في المنظمة. وهناك بالفعل دروس مستفادة من هذا النهج ينبغي تبادلها مع جميع مكونات الحركة. وتوضّح البيانات المدرجة في هذا التقرير والواردة من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي (لأول مرة يمثل هذا التفصيل) أن الجمعيات الوطنية تضطلع بعمل مكثف حول العالم وفي جميع مجالات إشراك المعاقين، وإن كان ذلك مع التركيز الواضح والقوي على العمل الخاص بوضع البرامج فيما يتعلق بكل من التعميم والخدمات المتخصصة. ويستمر دعم الاتحاد الدولي لهذا العمل على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني قويا وملبيا لاحتياجات الجمعيات الوطنية. وفي حين أن إنجازات شبكة الاتحاد الدولي جديرة بالإعجاب، فإن الفرص المتاحة للتعاون والتنسيق محدودة حاليا. ويلزم إيلاء تلك المسألة أولوية، والاستفادة إلى أقصى حد من الفرص المتاحة للتعاون مع الشركاء الحاليين مثل منظمة الألعاب الأولمبية الخاصة.

وقد اشتد افتقارنا لجهة تنسيق مكرسة لإشراك المعاقين في الاتحاد الدولي (أو في الحركة)، على مدى السنتين الماضيتين، وأدى ذلك إلى الحد من العمل على تنفيذ بعض الأهداف المذكورة أعلاه، ومن إمكانية الانساق والربط بين الجمعيات

الوطنية. ومن أجل تسهيل التبادل المطلوب للمعلومات والدروس المستفادة، يوصى بأن ينظر الشركاء المهتمون في الحركة في سبل دعم وظيفة التنسيق في شبكة الاتحاد الدولي أو الحركة الأوسع نطاقاً، بغرض دعم إنشاء جماعة ممارسين في مجال إشراك المعاقين.